المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/448

الاقتصاد الروسي في ظل الحرب مع اوكرانيا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 17 أيلول، 17 September 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 448

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات
The website of the Economic Adviser for Research and Studies
Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

المستشار الاقتصادي
Economic Consultant

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/448

الاقتصاد الروسي في ظل الحرب مع اوكرانيا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 17 أيلول، 17 September 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 448

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 448 رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية. أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية. وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات. ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.	Weekly Economic Report No. 448 Link to download the report as a PDF: The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web. I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information. I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability. I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible. Best wishes Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/448

الاقتصاد الروسي في ظل الحرب مع اوكرانيا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 17 أيلول، 17 September 2023

M E A K Weekly Economic Report No. 448

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

Contents

1 – مؤشرات الاقتصاد الروسي الذي يواجه عقوبات غربية قاسية .. 4
2 – نقاط قوة الاقتصاد الروسي.. احتياطي أجنبي وجبال الذهب ... 6
3 – هل يصمد الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية؟ ... 7
4 – لماذا يصمد الاقتصاد الروسي أمام العقوبات الغربية؟ 16
5 – الاقتصاد الروسي ينجو من الضربة الأولى لـ«ضريبة الحرب» 22
6 – الاقتصاد الروسي في مهب رياح الحرب 25
7 – الاقتصاد الروسي وموارده الطبيعية الوفيرة 30
8 – الزراعة والغابات وصيد الأسماك: 34
9 – الموارد والطاقة: 37
10 – الصناعة الروسية: 41
11 – المالية، النقود والمصارف الروسية: 43
12 – روسيا، التجارة الخارجية: مصادر الاستيراد الرئيسية: 45
13 – روسيا ومجموعة الثمانية: 47
14 – قطاع الخدمات في روسيا: 48
15 – النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية: 50
16 – رسوم بيانية حول الاقتصاد الروسي 53

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/449

الاقتصاد الروسي في ظل الحرب مع اوكرانيا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 24 أيلول، 2023 24 September

M E A K Weekly Economic Report No. 449

1 - تعرّف إلى مؤشرات الاقتصاد الروسي الذي يواجه عقوبات غربية قاسية

اقتصاد دولي، لندن، العربي الجديد، 24فبراير 2022

تعتبر روسيا أكبر دولة في العالم من حيث المساحة التي تصل إلى 17 مليون كيلومتر مربع، وتأتي بعدها كندا بمساحة 9.98 ملايين كيلومتر مربع، والولايات المتحدة الأميركية 9.62 ملايين كيلومتر مربع. وعلى الرغم من المساحة الشاسعة، إلا أن عدد سكان روسيا لا يتعدى 144 مليون نسمة، فيما ينخفض العدد إلى 38 مليون نسمة في كندا، ويرتفع إلى 337.6 مليون نسمة في الولايات المتحدة الأميركية.

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لروسيا 1.7 تريليون دولار العام الماضي وفق البيانات الرسمية الروسية، إلا أن تقديرات البنك الدولي تشير إلى مبلغ 1.5 تريليون دولار، فيما يصل احتياطي النقد الأجنبي إلى 630 مليار دولار. أما الدين الخارجي الحكومي والخاص فسجل 796 مليار دولار في 2021، ضمنها 489.2 مليار دولار ديوناً حكومية.

وسجلت روسيا معدل نمو نسبته 4.3% في العام الماضي وفق تقديرات الحكومة، بعد انكماش 2% في 2020 بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا.

في حين يشكل قطاع النفط والغاز 16% من الناتج المحلي الإجمالي و42% من إيرادات الموازنة. إذ سجلت موسكو في العام الماضي 110 مليارات دولار صادرات النفط، و55.5 مليار دولار من صادرات الغاز الطبيعي، فيما بلغ إجمالي الصادرات 388.5 مليار دولار.

تصل احتياطات الغاز الطبيعي في روسيا إلى نحو 47.2 تريليون متر مكعب، وهي في المركز الأول عالمياً، في حين أنتجت في 2021 نحو 638 مليار متر مكعب من الغاز تمثل نحو 16.6% من الإنتاج العالمي، وصدرت نحو 200 مليار متر مكعب من الغاز العام الماضي ونحو 29 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال.

كما تنتج موسكو نحو 11 مليون برميل يومياً من النفط منذ مطلع العام 2022 مع زيادات تحالف أوبك+ المقررة للإنتاج، وقد بلغت صادراتها نحو 4.7 ملايين برميل يومياً لتحتل المرتبة الثانية عالمياً بعد السعودية.

تعتبر روسيا سلة غذاء العام في مادة القمح وعدد من منتجات الحبوب. وتسجل صادرات الغذاء نحو 30 مليار دولار، وتصدر روسيا 18% من صادرات القمح عالمياً فيما تنتج 123 مليون طن من الحبوب إجمالاً.كذا، تحتل المركز الرابع عالمياً في إنتاج الدواجن بـ3.7 ملايين طن سنوياً.

من جهة أخرى، بلغت صادرات السلاح 14 مليار دولار لتحتل المركز الثاني عالمياً. كما تنتج 95 مليون طن سنوياً من الحديد تحتل بها المرتبة الخامسة عالمياً، وأيضاً تنتج نحو 5% من الفحم عالمياً بكمية تصل إلى نحو 430 مليون طن.

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%AA%D8%B9%D8%B1%D9%91%D9%81-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D9%85%D8%A4%D8%B4%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B0%D9%8A-

2 - هذه نقاط قوة الاقتصاد الروسي.. احتياطي أجنبي ضخم وجبال من ذهب

سجل احتياطي المركزي الروسي 643.2 مليار دولار

دبي – العربية.نت، نشر في 27 :فبراير ,2022: 04:44 م

ارتفع حجم تجارة روسيا الخارجية خلال 2021 إلى 789.4 مليار دولار، بزيادة نسبتها 37.9% عن العام 2020.

وبلغت صادرات السلع من روسيا 493.3 مليار دولار في زيادة بواقع 45.7% على أساس سنوي. كما بلغت الواردات 296.1 مليار دولار بزيادة سنوية بواقع 26.5%.

وسجل احتياطي المركزي الروسي 643.2 مليار دولار، في 25 فبراير 2022، وهو ما يعد رقمًا قياسيًا، إذ يعادل أكثر من 17 شهرًا من عائدات الصادرات الروسية.

وتصدر روسيا نحو 5 ملايين برميل يوميًا من النفط الخام، و2.5 مليون برميل يوميًا من المنتجات البترولية المكررة بما يمثل حوالي 10% من تجارة النفط العالمية أي أكثر من 700 مليون دولار يوميًا من النقد النفطي.

كما تصدر روسيا 23 مليار قدم مكعبة يوميا من صادرات الغاز الطبيعي (ما يقرب من ملياري قدم مكعبة في اليوم تمر عبر أوكرانيا) بقيمة 400 مليون دولار أخرى.

كان بوتين يعمل بجد لإزالة الدولار من الاقتصاد الروسي، فبالنظر إلى عام 2013، كانت روسيا تتلقى الدولارات مقابل 95% من صادراتها إلى البرازيل والهند وجنوب إفريقيا والصين، أما اليوم وبعد عقد من إزالة الدولار، فإن 10% فقط من هذه التجارة يتم بالدولار.

استبدل بوتين التجارة بالدولار بالذهب على نحو كبير، حيث راكمت روسيا جبالًا من الذهب تبلغ قيمتها 130 مليار دولار، أو 20% من إجمالي الاحتياطيات، بعد أن كان لديها ملايا دولار فقط من الذهب في 1995.

https://www.alarabiya.net/aswaq/special-stories/2022/02/27/-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%A7%D8%B1%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%81%D8%B2-%D8%A7%D9%84%D9%89-789-4-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A7%D8%B1-%D9%81%D9%8A-2021-%D9%87%D9%84-%D8%AA%D8%B5%D9%85%D8%AF-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA%D8%9F

3 - هل يصمد الاقتصاد الروسي في مواجهة العقوبات الغربية؟

د. سمر الباجوري، الأستاذ المساعد بقسم الاقتصاد – كلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

03مارس، 2022

تتصاعد وتيرة الحرب في أوكرانيا، وسط تزايد الضغوطات من القوى الغربية بفرض عقوبات اقتصادية مشددة على روسيا، في ظل تأكيدات مستمرة على دورها الحاسم في ردع موسكو، مع تجاهل روسي لهذه العقوبات والتهوين منها والتأكيد على قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود أمامها. وفي هذا السياق، يهدف هذا التحليل إلى الوقوف على التأثير المُحتمل لهذه العقوبات على الاقتصاد الروسي، ومدى قدرة موسكو على الصمود أمام محاولات عزلها اقتصادياً من قِبل الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي وباقي الدول الغربية؛ وذلك من خلال عرض طبيعة العقوبات الاقتصادية التي تم فرضها على الاقتصاد الروسي جراء التدخل العسكري في أوكرانيا، والتداعيات المُحتملة لهذه العقوبات في ضوء خصائص الاقتصاد الروسي وإجراءاته الاحترازية التي تبناها لمواجهة مثل تلك العقوبات.

العقوبات على روسيا:

يشير مصطلح العقوبات الاقتصادية إلى مجموعة من التدابير أو الإجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو مجموعة من الدول أو المنظمات الدولية والإقليمية على دولة أو تنظيم ما، جراء قيامه بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم العام أو لحمله على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. وتتنوع تلك الإجراءات وتتدرج حدتها أو صعوبتها، إلا أنها بشكل عام تكون مرتبطة بالمعاملات التجارية والمالية التي تقوم بها الدولة أو الجهة المعنية مع العالم الخارجي، بحيث تتضمن هذه العقوبات فرض قيود جمركية أو تقييد التحويلات المالية أو الحواجز التجارية كأدوات للتطبيق. وقد تشمل كذلك إجراءات تقييدية على المعاملات المالية والأصول

المملوكة للشركات وبعض أفراد الدولة في الخارج، فضلاً عن الحد من نقل التكنولوجيا أو المنتجات عالية التقنية إلى الدول المعنية.

وعلى خلفية التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا منذ صباح يوم 24 فبرير 2022، أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها في الاتحاد الأوروبي عن فرض مجموعة من العقوبات الاقتصادية على روسيا، حيث فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على 27 شخصية ومنظمة روسية تشمل بنوك روسية، بالإضافة إلى تقييد وصولها إلى أسواق المال الأوروبية وتقييد تجارتها مع الاتحاد الأوروبي. فيما أعلنت واشنطن عن إجراءات تقييدية ضد موسكو، تشمل "عقوبات حظر كامل" على مؤسسة VEB الروسية وبنكها العسكري، في محاولة للتأثير على قدرة روسيا على تمويل عملياتها العسكرية، وفقاً للرؤية الأمريكية، فضلاً عن تطبيق عقوبات شاملة على الدين السيادي الروسي. كما تم تجميد الحسابات المالية لأفراد النخبة الحاكمة الروسية وعائلاتهم. واتفقت الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوروبيين على استبعاد روسيا جزئياً من النظام المالي العالمي "سويفت"، وكذلك تجميد مشروع نقل الغاز "السيل الشمالي 2" بالتنسيق مع ألمانيا.

وقُوبلت تلك العقوبات الغربية باستنكار من موسكو، مع تأكيدها على عدم جدواها في تغيير السياسة الخارجية الروسية تجاه الأزمة الأوكرانية، ومحدودية تأثيرها على الاقتصاد الروسي في ضوء الإجراءات الاحترازية التي تبنتها القيادة الروسية منذ أزمة شبه جزيرة القرم في عام 2014.

عوامل قوة:

يتوقف تأثير العقوبات الاقتصادية على روسيا على عاملين رئيسيين؛ يتعلق الأول بقدرة الاقتصاد الروسي على الصمود أمام مثل هذه العقوبات في

ظل الملامح الهيكلية لهذا الاقتصاد، والسياسات الاقتصادية التي تبنتها موسكو خلال السنوات الأخيرة لمواجهة تلك التهديدات. أما العامل الثاني فيتمثل في قدرة الدول الغربية، خاصة دول الاتحاد الأوروبي، على الالتزام بفرض العقوبات في ظل ارتباط اقتصاداتها واعتمادها بشكل كبير على تجارتها مع روسيا، لاسيما فيما يتعلق بإمدادات الغاز الطبيعي. ويُضاف إلى ذلك، العوامل السياسية المُتمثلة في دعم الصين لروسيا وقدرتها على استغلال الأزمة الحالية في تعزيز دورها الاقتصادي في النظام العالمي.

بشكل عام، من المتوقع أن يكون تأثير العقوبات الاقتصادية على روسيا محدوداً، على الأقل في الأجل القصير إلى المتوسط؛ نتيجة مجموعة من العوامل عززت من قدرة الاقتصاد الروسي على الصمود، وهي كالتالي:

1- توجه روسيا نحو تعزيز شراكتها التجارية مع الصين: توجهت روسيا في السنوات الأخيرة إلى تنويع شركائها التجاريين خارج الاتحاد الأوروبي، والتوسع في تجارتها مع الصين على وجه خاص، لتستحوذ بكين وحدها على حوالي 15% من إجمالي الصادرات الروسية لعام 2020، وحوالي 24% من وارداتها، وفقاً لبيانات منظمة التجارة العالمية. وتشكل منتجات الطاقة أكثر

من نصف صادرات روسيا إلى الصين، في الوقت الذي تمثل فيه صادرات النفط حوالي خُمس الإمدادات الروسية لدول العالم، بالإضافة إلى توقيع عقود توريد غاز طبيعي بين روسيا والصين كان آخرها العقد الذي تم الإعلان عنه في فبراير 2022 بتوريد 10 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً للصين لمدة 30 عاماً من خلال خط أنابيب غاز جديد، سيصل حقول الغاز الروسية بمنطقة هيلونغجيانغ في شمال شرق الصين.

والحقيقة أن هذا النمو المُطرد في التبادل التجاري بين الصين وروسيا وسط توقعات بنموه بصورة أكبر في الفترة القادمة، على حساب تجارة روسيا مع الاتحاد الأوروبي، في ظل وجود توجه مُسبق من الدولتين بتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكي في التبادل التجاري واستخدام عملاتهما المحلية (الروبل الروسي واليوان الصيني)؛ هذا من شأنه أن يعزز من موقف الاقتصاد الروسي أمام هذه العقوبات الغربية، كما سيكون له تأثير على النظام المالي العالمي إذا ما استمر هذا الوضع بشكل قد يزعزع مكانة الدولار في هذا النظام في الأمد الطويل، وفقاً للعديد من المحللين. كما يحقق الاقتصاد الروسي فائضاً تجارياً سنوياً بلغ قرابة 185 مليار دولار في عام 2021، ما يعزز قدرته على الصمود أمام العقوبات على الأقل في الأجل القصير.

2- امتلاك موسكو هامشاً مالياً وقائياً: تمتلك روسيا احتياطيات دولية تُقدر بحوالي 632.2 مليار دولار بنهاية شهر يناير 2022، وفقاً لبيانات البنك المركزي الروسي، ويشكل الذهب منها حوالي 21%، مما يجعلها أقل ارتباطاً بالدولار الأمريكي، وبالتالي أقل تأثراً بتقييد تعاملاتها الخارجية بالدولار. وبلغ حجم احتياطي الذهب في روسيا في الربع الثالث من عام 2021 حوالي 2298 طناً، لتحتل بذلك المركز الخامس عالمياً في حجم الاحتياطي من الذهب، حيث لجأت حكومة بوتين إلى زيادة هذا الغطاء الذهبي في مقابل خفض استثماراتها في سندات الخزانة الأمريكية، إذ انخفضت استثمارات روسيا في أذون الخزانة الأمريكية منذ عام 2010 بحوالي 98%، لتبلغ قرابة 3.9 مليار دولار فقط. كما تمتلك روسيا صندوقاً سيادياً ضخماً، بلغت قيمته في فبراير 2022 حوالي 174.9 مليار دولار، وهو ما

يمثل نحو 11% من الناتج المحلي الاجمالي للبلاد، وبما يساعد على تعويض أي خسائر اقتصادية قد تلحق بالاقتصاد الروسي سواء في التجارة أو الاستثمار في الأمد القصير.

3-¬ محدودية الانكشاف الخارجي لروسيا: تراجع الدين الخارجي لروسيا في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة، ليبلغ في عام 2021 حوالي 478.2 مليار دولار، بعد أن اقتربت قيمته في عام 2014 من حوالي 732 مليار دولار. ويشكل هذا الدين قرابة 32% من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، والذي تبلغ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الاجمالي فيها حوالي 102%.

نقاط ضعف: في مقابل تلك العوامل الداعمة للاقتصاد الروسي، ثمة خصائص أخرى لهذا الاقتصاد قد تُضعف من قدرته على تحمل العقوبات في الأجل الطويل، ويتمثل أبرزها في الآتي:

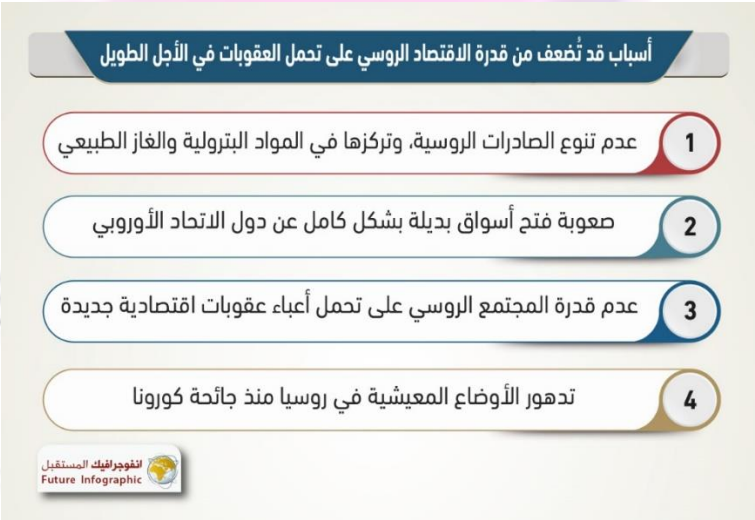

1- عدم تنوع هيكل الصادرات الروسية، واعتمادها بصورة مفرطة على الصادرات من المواد البترولية والغاز الطبيعي، وبالتالي حاجتها مستقبلاً

لتصريف هذه المنتجات في ظل صعوبة فتح أسواق بديلة بشكل كامل عن دول الاتحاد الأوروبي. فالحقيقية أنه بينما تهدد روسيا دول أوروبا بتأثر إمدادات الغاز الطبيعي جراء فرض العقوبات عليها، فبالمثل أيضاً سيتأثر الاقتصاد الروسي في حالة وقف هذه الإمدادات بخسارة شريك تجاري مهم مثل دول الاتحاد الأوروبي، خاصة في ظل ما يستلزمه فتح أسواق جديدة من استثمارات ضخمة وبنية تحتية مُكلفة.

2- عدم قدرة المجتمع الروسي على تحمل أعباء عقوبات اقتصادية جديدة، وذلك في ظل تدهور الأوضاع المعيشية في روسيا منذ جائحة كورونا، وما قبلها جراء العقوبات التي سبق فرضها على روسيا بعد أزمة شبه جزيرة القرم. فعلى سبيل المثال، فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي في روسيا أقل مما

كان عليه قبل عام 2014. كذلك ارتفع معدل التضخم إلى أكثر من ضعف المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي الروسي مع انخفاض قيمة "الروبل" أمام الدولار الأمريكي، والذي يرجح وقوعه تحت ضغوط قوية في الفترة المقبلة، ما يضاعف من التأثيرات السلبية للأزمة الحالية على المواطنين الروس. أيضاً من المتوقع أن يتأثر قطاع الصناعات المتطورة في روسيا بالعقوبات الاقتصادية المتعلقة بتقييد نقل التكنولوجيا من جهة، وصعوبة الحصول على مستلزمات الإنتاج خاصة عالية التكنولوجيا من الخارج من جهة أخرى.

ختاماً، يمكن القول إن موسكو قد تكون قادرة على الصمود أمام العقوبات الغربية، بالنظر إلى قوة الاقتصاد الروسي ومؤشراته الكلية المستقرة، مما سيقلل من فعالية جدوى هذه العقوبات في الأجل القصير إلى المتوسط. بيد أن استمرار تلك العقوبات لفترة أطول قد يؤثر بالسلب على قدرة الاقتصاد الروسي على النمو في الأجل الطويل.

وعلى المستوى الدولي، تحمل الأزمة الأوكرانية تداعيات خطيرة على الاقتصاد العالمي، والذي لم يتجاوز بعد التأثيرات السلبية لجائحة كوفيد-19. فبجانب التداعيات الاقتصادية المتوقعة لهذه الأزمة على أسعار النفط والغذاء والمعادن والموارد الأولية، ثمة تداعياته أخرى على النظام الاقتصادي العالمي وطبيعة تفاعلاته، في ضوء صعود ما يمكن تسميته بالمعسكر الشرقي (الصين وروسيا) أمام تراجع قوة المعسكر الغربي، والشكوك حول قدرة الأخير على التمسك بفرض العقوبات في ظل تهديدات روسيا بوقف إمدادات البترول والغاز الطبيعي على وجه خاص، حيث تبلغ حصة موسكو فيهما حوالي 17% من السوق العالمي للغاز الطبيعي، و12% من سوق النفط، ناهيك

عن السلع والمنتجات الغذائية مثل القمح الذي تستحوذ روسيا على 18% من حجم سوقه العالمي؛ ومن ثم امتداد تأثيرات الأزمة إلى أسعار هذه السلع وسلاسل الإمداد العالمية.

وفي المُجمل، من المهم التأكيد على أن أي من السيناريوهات المُحتملة لحدود تأثير العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي، أو تداعيات الأزمة الأوكرانية على الاقتصاد العالمي؛ سيرتبط بمدى استمرار أو طول التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا.

https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7134/%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D9%88%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D8%A4%D9%82%D8%AA-%D9%87%D9%84-%D9%8A%D8%B5%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9

4 - لماذا يصمد الاقتصاد الروسي أمام العقوبات الغربية؟

توقعات صندوق النقد الدولي بنموه هذا العام تثير غضب من يتوقعون الانهيار

أحمد مصطفى صحافي متخصص في الشؤون الدولية

الجمعة 7 أبريل 2023 5:17

تراهن روسيا على استمرار الصمود حتى في ظل الاعتراف بالأضرار التي أدت إليها العقوبات (رويترز)

فيما بدت أول إشارة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى أن العقوبات الغربية الصارمة وغير المسبوقة على موسكو بدأت تضر بالاقتصاد، حذر من العواقب "السلبية" للعقوبات "على المدى المتوسط".

وأضاف الرئيس الروسي أن "العودة إلى مسار نمو يجب ألا تجعلنا نتهاون"، مقراً بأنه لا تزال هناك "مشكلات" ينبغي "حلها".

جاءت تصريحات بوتين بعدما أعاد صندوق النقد الدولي نهاية مارس (آذار) المنصرم تقييم توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي لعام 2023 متوقعاً أنه سينمو بنسبة 0.3 في المئة بدلاً من أن ينكمش بنسبة 2.3 في المئة كما كانت توقعات الصندوق في يناير (كانون الثاني) الماضي.

قبل أيام من إعلان الصندوق توقعاته بنمو الاقتصاد الروسي هذا العام، كانت رئيسة الصندوق كريستينا غورغييفا، توقعت أن العقوبات المفروضة على روسيا سيكون لها آثار "مدمرة للغاية" على اقتصادها، وأن الاقتصاد الروسي سيشهد انكماشاً "بنسبة سبعة في المئة على الأقل".

وفي ظل هذا التضارب في التوقعات، انبرى معارضو الروس والقوى الغربية التي ترى أن سلاح العقوبات فعال في الضغط على روسيا لوقف الحرب في أوكرانيا إلى انتقاد صندوق النقد الدولي والإشارة إلى أنه يعتمد على البيانات والأرقام الرسمية الروسية التي لا يمكن الاعتداد بها. وتلك حجة دائمة لدى كثير من المعلقين والمحللين في الغرب بأن بيانات دول مثل روسيا والصين قد لا تكون صحيحة أو حقيقية.

انهيار لم يحدث

على مدى العام الماضي، ردد بوتين أن العقوبات الدولية غير مجدية وتنعكس سلباً على الغربيين أكثر منها على بلاده، مشدداً على "تعزيز السيادة

الاقتصادية" واستحداث "مزيد من الفرص" لروسيا. لكنه غيّر من لهجته الشهر الماضي حيث أشار إلى أن الاقتصاد بدأ يعاني من أضرار العقوبات، بحسب ما ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية.

فالغرب، الذي بدأ بفرض عقوبات اقتصادية مشددة منذ بداية الحرب في أوكرانيا نهاية فبراير (شباط) 2022 كان يتوقع انهيار الاقتصاد الروسي بسرعة. وأخذت الولايات المتحدة وحلفاؤها في أوروبا تصعيد العقوبات باستمرار بهدف الضغط على القيادة في موسكو لوقف الحرب. لكن ذلك الانهيار لم يحدث كما كان الغرب يتوقع.

ويعود ذلك إلى عاملين مهمين، هما استعداد روسيا المسبق لاحتمالات فرض العقوبات خصوصاً منذ فرض عقوبات سابقة عليها في 2014 عقب ضمها شبه جزيرة القرم. وبالتالي وضعت سياسات للوقاية من مزيد من العقوبات، مثل تغيير القوانين لتقليل الاعتماد على الاستيراد خصوصاً في قطاعات يمكن تطوير منتجات محلية بديلة لها. وأيضاً التحسب لعقوبات مالية، فزادت من احتياطيات البنك المركزي ووزعتها على نطاق واسع. كما استحدثت بعض الأدوات المالية التي تمكنها من مواجهة حظر غربي ولو بقدر محدود.

أما العامل الثاني، فهو زيادة عائدات موسكو من صادرات الطاقة بشكل كبير في العام الماضي نتيجة ارتفاع أسعار النفط والغاز. ورغم الحظر الأوروبي على واردات الطاقة من روسيا فإن وجود منافذ أخرى للصادرات الروسية مثل الهند والصين حافظ على انسياب عائدات مبيعات الطاقة بشكل جيد.

وهكذا كانت تصريحات الرئيس الروسي العام الماضي عن أن الانهيار الذي توقعه الغرب لم يحدث، وهو ما أكدته أيضاً تعليقات وتحليلات كثيرين في الغرب. وبدأ البعض يشكك في أن تأتي العقوبات القاسية بالنتائج المرجوة منها.

أضرار محتملة

مع ذلك، لا يمكن القول إن الاقتصاد الروسي لم يتضرر من العقوبات الخانقة غير المسبوقة التي يتم تشديدها باستمرار منذ عام تقريباً. ورغم تعزيز موسكو التعاون مع دول خارج المنظومة الغربية، بخاصة الصين وغيرها، فإن تأثير العقوبات بدأ يظهر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الروسي. بخاصة وأن أسعار الطاقة انخفضت عن مستويات العام الماضي، وتراجع أيضاً حجم الصادرات الروسية ولو بقدر ليس كبيراً، لكنه كاف للضغط على موارد البلاد.

كما أن عزل روسيا عن النظم المصرفية العالمية، وبخاصة نظام رسائل القطاع المصرفي الدولي "سويفت" أضر أيضاً بالقطاع المالي الروسي وتعاملاته الخارجية. صحيح أن هناك نظاماً بديلاً طورته موسكو منذ نحو عقد من الزمن، لكنه ليس كافياً لتفادي أضرار الحظر من "سويفت" لأنه لا يشترك فيه سوى عدد قليل من الدول.

وإن كانت الحكومة الروسية بدأت في التعامل بالعملات المحلية مع شركائها التجاريين من الصين إلى الهند وغيرهما، فإن ذلك ربما خفف أضرار عدم توفر الدولار، لكنه لم يمنعها تماماً. هذا إضافة إلى أن الصناعات الروسية التي تحتاج إلى مكونات غربية بدأت تعاني بالفعل، إما بسبب الحظر الذي تفرضه العقوبات على التصدير إلى روسيا أو بسبب عدم توفر العملة

الصعبة للشراء أو صعوبة التعامل المالي نتيجة الحظر من النظام المصرفي الغربي.

لذا كان هناك شبه إجماع من الاقتصاديين والمحللين في الغرب وكثير من المؤسسات المالية الدولية على توقع انكماش الناتج المحلي الإجمالي الروسي بنسبة ما بين ثلاثة وأربعة في المئة خلال العام الحالي. وبدا ذلك منطقياً أيضاً في ظل التوقعات الشائعة بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي أو دخوله في ركود قبل نهاية هذا العام.

استمرار الصمود: مع ذلك تراهن القيادة الروسية على استمرار الصمود، حتى في ظل الاعتراف بالأضرار التي أدت إليها العقوبات الغربية. وكما يقول أرنو دوبيان، مدير المرصد الفرنسي الروسي في موسكو، فإن موقف الرئيس بوتين الأخير "هو بكل بساطة واقعي". وأوضح لوكالة الأنباء الفرنسية "أنها رسالة تعبئة موجهة إلى الشركات والوزارات المعنية تفيد بأن "الوضع أفضل مما كان متوقعاً لكن لا تتهاونوا، واصلوا البحث عن حلول بديلة".

وأشار دوبيان إلى أن "القطاعات الأكثر تضرراً جراء العقوبات مثل قطاع السيارات، هي تلك التي كانت الأكثر انفتاحاً على الاستثمارات والتعاون مع الشركات الدولية". ويواجه الاقتصاد الروسي الآن مشكلات عدة، مع التراجع الشديد في صادرات الغاز وتقلص القوة العاملة والنقص في بعض سلاسل الإنتاج وهبوط قيمة الروبل، وتوقف قطاع السياحة وغيره.

ومن أحدث الأمثلة على ذلك ما أعلنته شركة "أفتوفاز" للسيارات عن توقف الإمدادات من بعض مزوديها الأجانب، ما سيجعل "من المستحيل مواصلة إنتاج سيارات متكاملة اعتباراً من النصف الثاني من مايو (آيار) المقبل". وخلص دوبيان إلى أن "العقوبات لا تخلو من الألم، لكن توازنات

الاقتصاد الكلي ليست في خطر في الوقت الحاضر" مضيفاً أن "بإمكان روسيا تمويل مجهودها الحربي لثلاث أو أربع سنوات إضافية، لكنها خسرت ما يوازي عقداً من التطور منذ 2014، والآن قد تخسر عقداً ثانياً".

ومع تحذير بوتين من أن "العقوبات ستدوم طويلاً"، تسعى موسكو لتعزيز العلاقات مع دول مثل الصين والهند لتعويض ما تحضره العقوبات من واردات للشركات الروسية. لكن ذلك قد لا يكون كافياً لوقف التدهور الذي تسببه العقوبات على المدى المتوسط والطويل. تقول ألكسندرا بروكوبنكو، الباحثة التي كانت تعمل سابقاً في البنك المركزي الروسي، عن رسائل الرئيس بوتين للشركات الروسية، إنه "يقول لهم ما معناه أنتم وأعمالكم في أمان في روسيا فقط تحت سلطتي، لا عودة إلى ما قبل فبراير 2022".

وأشارت بروكوبنكو إلى أن الشركات المرتبطة بقطاع الصناعات العسكرية هي التي "تتدبر أمرها بصورة أفضل"، وضربت أمثلة بقطاعات "البصريات والأدوية والمعدات المعدنية إلى ما هنالك".

وأضافت أنه "ليس هناك أي مؤشر إلى أن روسيا تحظى في 2023 بعائدات إضافية كما في العام الماضي من خلال عائدات النفط والغاز". واعتبرت أن المستقبل "ضبابي" مؤكدة أن "الأمر يتطلب وقتاً طويلاً للتكيف وإيجاد شركاء جدد وإقامة علاقات جيدة" بخاصة مع الدول الآسيوية.

https://www.independentarabia.com/node/438861/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF/%D8%A3%D8%AE%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9/%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%8A%D8%B5%D9%85%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D8%A3%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9%D8%9F

5 - الاقتصاد الروسي ينجو من الضربة الأولى لـ«ضريبة الحرب»

زينات العام الجديد وسط العاصمة الروسية موسكو (أ.ف.ب)

واشنطن» :الشرق الأوسط«

نُشر: 23 ديسمبر 2022 م . 30 جمادي الأول 1444 هـ

رغم مرور 9 شهور على انطلاق غزو روسيا لأوكرانيا، يحقق الاقتصاد الروسي أداء أفضل مما كان متوقعاً.

وجرى تجنب الانهيار الذي كان متوقعاً، والانخفاض بنسبة 8 إلى 10 % لإجمالي الناتج المحلي الذي كان متوقعاً، جرى حسره في نطاق 3 إلى 4 % فقط، وفق ما تقول المحللة الروسية أليكسندرا بروكوبينكو. وتضيف بروكوبينكو، خريجة جامعة موسكو والحاصلة على الماجستير في علم الاجتماع من جامعة مانشستر، في تقرير نشره موقع مؤسسة «كارنيغي للسلام الدولي»، أنه كان من المتوقع، قبل الحرب، أن تصل نسبة النمو إلى 3 %... ولكن ليس من المتوقع أن يشهد الاقتصاد تعافياً إلا في عام 2024، في أفضل الأحوال، وأيضاً إذا لم تسؤ العوامل الخارجية بشكل كبير وهو أمر محتمل. ويبدو أن روسيا ستشهد عقداً آخر مفقوداً، بعد أن تشهد عقداً من الركود يتبعه آخر من التراجع.

وتوضح بروكوبينكو، التي عملت في وقت سابق لدى البنك المركزي الروسي، أن الحكومة الروسية والبنك المركزي خففا من الضربة الاقتصادية الناجمة عن الحرب ضد أوكرانيا والعقوبات التي أعقبتها، وبشكل خاص من خلال السياسات المالية المحافِظة في السنوات الأخيرة، مثل تحقيق توازن دائم

للموازنة مع سعر للنفط يبلغ 45 دولاراً للبرميل والإبقاء على النفقات في أضيق الحدود، على حساب النمو الاقتصادي... وبالإضافة إلى ذلك، جرى اتخاذ الاستعدادات اللازمة لمواجهة العقوبات. وأجرت شركات الدولة وبنوكها اختبارات ضغط، بما في ذلك سيناريوهات يجري فيها استبعاد روسيا من نظام سويفت المالي العالمي الذي يسمح بانتقال سلس وسريع للأموال عبر الحدود، وتوقف الغرب عن إمدادها بتكنولوجيات معينة، رغم أن هناك إجراءات أخرى لم تؤخذ في الاعتبار؛ مثل تجميد احتياطي الذهب والعملة.

ونظراً للتردد التقليدي عن الإبلاغ عن المشكلات، كانت التقارير التي تقدم للسلطات الروسية متفائلة تماماً. وكانت العقوبة الأكثر خطورة المتوقعة تتعلق بفرض حظر الرقائق الخاصة بتكنولوجيا المعلومات؛ وهو شيء ليس له تأثير مباشر على معظم القطاعات. وبفضل هذه الاستعدادات، أثبت تأثير العقوبات أنه أضعف مما كان متوقعاً على المدى القصير، ولكن أيضاً لم يَطُل أمده، لكن الموازنة التي ازدهرت في الشهور القليلة الأولى بفضل إيرادات النفط والغاز، بدأت تتقلص، كما انخفضت الإيرادات الأخرى بنسبة 20 % في أكتوبر (تشرين الأول) الماضي، على أساس سنوي، وكان كل النمو في إيرادات النفط والغاز تقريباً ناجماً عن زيادة ضريبة استخراج المعادن التي فرضت على شركة «غازبروم.«

ومن المحتمل استمرار الركود الاقتصادي في روسيا؛ حيث إن الصناعة بها – وحتى القطاع العسكري – تعتمد بشكل كبير على استيراد سلع التكنولوجيا العالية، وأغلبها من الغرب. وبشكل عام، انخفضت واردات التكنولوجيا من جميع الدول، باستثناء تركيا. ومن شأن الانهيار في تلك الواردات أن يخفّض الإنتاج وأن يجعله أكثر بدائية، وهو ما يحدث بالفعل.

وهناك صعوبات كبرى تنجم عن إعادة توجيه الإنتاج الروسي نحو أسواق جديدة محدودة الارتباط مع روسيا بالنسبة للنقل. وتتعرض إمدادات السلع غير الخاضعة للعقوبات، حتى للدول الصديقة، للعرقلة نتيجة رفض شركات شحن الناقلات الدولية التعامل مع روسيا. ولا تقتصر المشكلات على إرسال السلع، ولكنها تشمل أيضاً تسديد، أو تلقّي، ثمنها، فالتعاملات باليورو أو الدولار يمكن حظرها أو أنها تستغرق وقتاً طويلاً. كما أن روسيا تواجه ضغط ضرورة تقديم تنازلات أو خصومات على سلعها لمن ما زالوا على استعداد لشرائها. وهي تحتاج إلى تلك الأسواق أكثر من احتياجها لروسيا. ولم تستطع الدولة مساعدة الشركات الروسية بحلول منهجية، ومعظمها يشق طريقه بنفسه للتكيف مع الظروف الجديدة. وأشارت بروكوبينكو إلى أن إمكانيات الاقتصاد الروسي قبل الحرب لم تكن كبيرة جداً، حيث كان معدل النمو قد بلغ 2 إلى 3 %. وأدت الحرب والقيود الخارجية إلى خفضه لنحو 1 % فقط. وفي الوقت الحالي سوف يحتاج تطوير الاقتصاد لما يتراوح بين 3 و5 سنوات لوقف التدهور. واختتمت بروكوبينكو تقريرها بالقول إن الحكومة الروسية والرئيس فلاديمير بوتين يحبان تكرار مقولة إن روسيا لديها بالفعل كل ما تحتاج إليه من أجل التنمية، لكن أي تحول نحو نمو على أساس الموارد الداخلية سوف يتطلب إنهاء الحرب في أوكرانيا، وتعزيز المنافسة، وتجريم التجاوزات الاقتصادية، وتوفير ضمانات فعالة لحقوق الملكية الفكرية.

https://aawsat.com/home/article/4060356/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%8A%D9%86%D8%AC%D9%88-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%88%D9%84%D9%89-%D9%84%D9%80%C2%AB%D8%B6%D8%B1%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8%C2%BB

6 - الاقتصاد الروسي في مهب رياح الحرب

اقتصاد دولي، موسى مهدي، 21أكتوبر 2022

حرب أوكرانيا ترهق الاقتصاد الروسي(Getty)

ربما يكون الطقس وقدرة أوروبا على تجاوز شهور الشتاء حتى نهاية أبريل/ نيسان المقبل من المحددات الرئيسية لمستقبل الاقتصاد الروسي.

وحتى الآن لا تلوح في الأفق بشائر تسوية لهذه الحرب الشرسة التي يقودها الجيش الروسي في أوكرانيا.

فالاقتصاد الروسي الذي يبلغ حجمه 1.7 تريليون دولار في العام 2021 ويعتمد بدرجة كبيرة على مبيعات الطاقة والمعادن سيكون في وضع خطير في حال تمكنت أوروبا من اجتياز الشتاء، والاستغناء عن استيراد النفط والغاز الروسي، والنجاح في تحديد سقف لأسعار النفط الروسي في الأسواق العالمية، وهي الخطة التي تعمل عليها المفوضية الأوروبية حاليا.

ووفق وزارة الاقتصاد الروسية، فإنه من المتوقع أن تتمكن روسيا من تحقيق دخل من مبيعات النفط والغاز خلال العام الجاري، تقدره بنحو 338 مليار دولار مقارنة بدخلها في العام الماضي 2021 والبالغ 244 مليار دولار.

واستفادت موسكو في تحقيق هذا الدخل المرتفع من تداعيات الغزو الروسي لأوكرانيا، وما أحدثه من ذعر واضطراب في أسواق الطاقة العالمية تبعته زيادات في أسعار النفط والغاز الطبيعي والمواد الخام.

لكن ربما لن يتحقق لموسكو هذا الرقم من مبيعات الطاقة في العام المقبل في حال تشديد الغرب للعقوبات، وتحديد "السقف السعري" للنفط والمشتقات البترولية، وتوقف أوروبا تماماً عن استيراد الغاز الروسي. وكانت روسيا قد تمكنت من تحقيق دخل بلغ أكثر من 158 مليار دولار من مبيعات النفط والغاز منذ بداية الحرب وحتى نهاية أغسطس/آب.

ورغم أن هنالك العديد من الدراسات التي نشرت في المراكز المتخصصة حول وضع الاقتصاد الروسي، إلا أن هنالك صعوبة في تحديد أرقام دقيقة لخسائره من غزو أوكرانيا بسبب توقف الحكومة الروسية عن نشر بيانات تفصيلية، ولكن بالتأكيد حينما تتوقف الحرب سيكتشف الروس أنهم دفعوا مبالغ باهظة ثمناً لهذه الحرب التي ربما تنتهي كذلك بدفع تعويضات لأوكرانيا.

على الصعيد الاقتصادي يرى البنك الدولي في أحدث دراساته أن الاقتصاد الروسي ربما سينكمش خلال العام الجاري 2022 بنحو 8.9%، بينما يقدر صندوق النقد الدولي حجم الانكماش بأقل من ذلك وبنحو 6.%

من جانبها تتوقع وزارة التنمية الاقتصادية الروسية أن ينكمش اقتصاد البلاد في عامي 2022 و2023 بنسبة 4.2% و2.7% على التوالي. وترى وزارة الاقتصاد الروسية أن الاقتصاد سيعود للنمو في العام 2024 وبنسبة 3.7%.

وفي ذات الصدد يقدر الاقتصادي الفنلندي ورئيس معهد بنك فنلندا لشؤون الاقتصادات الناشئة، ليكا كورهينين، أن روسيا كان يمكن أن تحقق نمواً اقتصادياً كبيراً في العام الجاري والعام المقبل 2023 لولا غزوها أوكرانيا.

ويقول كورهينين في تغريدة على تويتر، إن الاقتصاد الروسي كان سينمو بنسبة 15% في العام 2023 إن لم تغز أوكرانيا. وهو ما يعني أن روسيا ستخسر نحو 270 مليار دولار من حجم اقتصادها في العام 2023.

وفي ذات الشأن، كشفت دراسة حديثة لمركز الاستشارات الأوروبي المتخصص في الأسواق الناشئة"CIVITTA" ، أن التكلفة اليومية للحرب في أوكرانيا قد تتجاوز 20 مليار دولار بالنسبة لروسيا.

وقالت الدراسة، التي أجراها المركز، إن الخسائر المباشرة في الأيام الأربعة الأولى من الحرب بلغت حوالي 7 مليارات دولار، بما في ذلك المعدات العسكرية والخسائر المادية الأخرى. وترجح الدراسة أن تتجاوز التكلفة اليومية الإجمالية للحرب بالنسبة لروسيا ما بين 20 و25 مليار دولار نظراً للوجستيات والأفراد وإطلاق الصواريخ وما إلى ذلك.

وإلى جانب التكاليف العسكرية، أشارت الدراسة أيضاً إلى الضغوط المالية على الاقتصاد الروسي بسبب العقوبات المالية والحصار الاقتصادي الذي عانت منه الشركات الروسية وسوق المال والمصارف التجارية في البلاد.

وتشير الدراسة في هذا الشأن، إلى أن القطاع المالي في روسيا تعرض لخسائر ضخمة لا يمكن تعويضها بسبب العقوبات الغربية.

وفي الأيام الأولى من الغزو انهارت العملة الروسية، الروبل، إلى 130 روبلاً مقابل الدولار، وأغلقت البورصة الروسية خلال الأسبوع الأول من الحرب بسبب الخسائر الكبيرة، كما أعلنت العديد من الشركات الأجنبية عن وقف عملياتها أو استثماراتها في روسيا.

وحتى الآن لا تستطيع الشركات والبنوك الروسية الحصول على تمويلات خارجية بالدولار أو الاكتتاب في أسواق المال الغربية، كما أن نحو 300

مليار دولار من أرصدة البنك المركزي الروسي من النقد الأجنبي باتت مجمدة في البنوك الخارجية.

ويقدر فريق اقتصادي من جامعة ييل الأميركية، يقوده البروفسور جيفري سمر فيلد في دراسة عن الاقتصاد الروسي، أن أكثر من ألف شركة عالمية غادرت السوق الروسي منذ بداية الحرب وحتى بداية أكتوبر/ تشرين الأول الجاري.

وحرمت العقوبات البنوك الروسية من استخدام نظام سويفت للتراسل المالي بين البنوك العالمية، في حين خسر أكبر مقرض روسي وهو "مصرف سبير بنك" سوق الاتحاد الأوروبي.

من جانبه يرى مجلس الاتحاد الأوروبي، أن إجراءات الحظر صممت بعناية لحظر استيراد وتصدير بعض السلع الروسية لمضاعفة التأثير على الاقتصاد الروسي، مع الحد من العواقب السالبة على الشركات والمواطنين في الاتحاد الأوروبي.

ووسط رفض الشركات في أوروبا وواشنطن شراء الخامات النفطية الروسية اضطرت موسكو لبيع الخامات والمشتقات البترولية في السوق الآسيوي بحسومات بلغت 17 دولاراً، مقارنة بسعر برميل برنت في الأسواق العالمية. ويقدر كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أن التجارة الروسية في السلع والخدمات في عام 2022 ستنخفض بشكل كبير.

على صعيد محيط نفوذها السياسي والاقتصادي وثروة دول آسيا الوسطى، ربما ينهي هذا الغزو لأوكرانيا تبعية دول آسيا الوسطى الغنية بالذهب والنفط والغاز واليورانيوم لروسيا.

وتستخدم روسيا موارد هذه الدول لتقوية اقتصادها ونفوذها في أسواق السلع والمعادن العالمية.

وحتى الآن تقف دول آسيا الوسطى موقفا شبه محايد من الحرب، حيث إنها لم تؤيد الغزو الروسي لأوكرانيا، كما أنها لم تتبن العقوبات الاقتصادية الغربية على موسكو، وهي تراقب ما ستسفر عنه الحرب ذات الكلفة العالية على اقتصاداتها.

وهذه الدول مع أنها نالت استقلالها في التسعينيات، إلا أن اقتصاداتها لا تزال مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالاقتصاد الروسي وتستخدم موسكو مواردها لتعزيز اقتصادها، وبالتالي تبدو تداعيات العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضتها الدول الغربية على روسيا مؤثرة على نمو دول آسيا الوسطى الاقتصادي، وكذا على أسواقها ومواطنيها والخدمات المقدمة لهم.

ووفق تحليلات غربية فإن هنالك ثلاثة عوامل اقتصادية سالبة ترتبت على اقتصادات دول آسيا الوسطى من الغزو الروسي لأوكرانيا، وربما تجبرها على التحول من النفوذ الروسي إلى النفوذ الغربي والتبعية للولايات المتحدة في المستقبل القريب.

وعانت دول آسيا الوسطى من الحرب على صعيد اضطراب سعر صرف عملاتها المرتبطة بالاقتصاد الروسي، وارتفاع فاتورة الواردات وتفاقم معدل التضخم وغلاء المعيشة. وهذا العامل ربما ستكون له كلفة سياسية مباشرة على الاستقرار السياسي لحكومات آسيا الوسطى التي شهدت بعضها احتجاجات عنيفة كادت أن تعصف بالحكومة الكازاخستانية.

كما عانت دول آسيا الوسطى من العقوبات الغربية والتداعيات السالبة للحرب على الاستثمارات والصادرات النفطية والمعدنية، إذ تمر العديد من صادراتها عبر موانئ روسيا إلى أسواق العالم.

ولاحظت دراسة على موقع "تشاتام هاوس"، أن عملة كازاخستان، كبرى دول آسيا الوسطى، "تينغ" تراجعت بنسبة 20% بعد فرض العقوبات الغربية على روسيا.

لكن لماذا لم ينهر الاقتصاد الروسي حتى الآن رغم العقوبات؟

يرجع خبراء ذلك إلى عاملين وهما، أن التأثير الرئيسي للعقوبات من المتوقع ألا تظهر نتائجه المدمرة للاقتصاد الروسي إلا بعد تطبيق كامل العقوبات على الطاقة الروسية.

وثانياً، فإن الدول الغربية لا ترغب حتى الآن في إغلاق باب التسوية السياسية تماماً على دولة نووية مثل روسيا، وسط التهديدات المستمرة للقيادات الروسية بأنها قد تضطر لاستخدام أسلحة دمار شامل.

https://www.alaraby.co.uk/economy/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%88%D8%B3%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%87%D8%A8-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8

7 - الاقتصاد الروسي وموارده الطبيعية الوفيرة

لعبت الجمهورية الروسية، بحكم حجمها الكبير ومواردها الطبيعية الوفيرة، دورا رائدا في اقتصاد الاتحاد السوفيتي. في العقود الأولى من النظام السوفيتي، أتاحت هذه الموارد تقدما اقتصاديا كبيرا، بما في ذلك التطور السريع للتعدين والمعادن والهندسة الثقيلة، وتوسيع شبكة السكك الحديدية، وزيادة

هائلة في إمدادات الطاقة. في ستينيات القرن العشرين بدأت المرحلة الثانية من التنمية الصناعية السوفياتية لممارسة تأثير قوي بشكل خاص على الجمهورية الروسية. بالإضافة إلى المزيد من النمو في الصناعات القائمة – خاصة في إنتاج النفط والغاز والكهرباء وفي الصناعات الكيميائية – كان هناك تنوع ملحوظ في الإنتاج الصناعي، بما في ذلك التوسع المحدود في السلع الاستهلاكية. ولكن في السنوات التي سبقت تفكك الاتحاد السوفييتي، كان اقتصاد روسيا والبلد بأكمله في حالة تدهور، وأخفت الإحصاءات الرسمية أوجه القصور الصناعية.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991، نفذت الحكومة الروسية سلسلة من الإصلاحات الجذرية المصممة لتحويل الاقتصاد من اقتصاد تم التخطيط له والتحكم فيه مركزيا إلى اقتصاد قائم على المبادئ الرأسمالية. وشملت المكونات الرئيسية للإصلاحات إنشاء مشاريع صناعية وتجارية مملوكة للقطاع الخاص (باستخدام كل من الاستثمار الأجنبي والروسي) وخصخصة الشركات المملوكة للدولة. لتشجيع الخصخصة، أصدرت الحكومة قسائم للمواطنين الروس مكنتهم من شراء أسهم في الشركات المخصخصة، على الرغم من أنه في الممارسة العملية تم بيع هذه القسائم في كثير من الأحيان نقدا وتم تجميعها من قبل رجال الأعمال. كما أنشئ نظام لبورصات السلع الأساسية والأوراق المالية.

ومع ذلك، كانت عملية الخصخصة بطيئة، وظلت العديد من الشركات – لا سيما في الصناعات الثقيلة – تحت ملكية الدولة. بالإضافة إلى ذلك، كان هناك نقاش كبير بشأن شراء وبيع الأراضي. في عام 2001 شرعت الحكومة بيع الأراضي، على الرغم من أنها فعلت ذلك فقط للإسكان الحضري

والعقارات الصناعية – والتي تمثل معا جزءا صغيرا فقط من إجمالي مساحة روسيا. في بداية القرن 21st، كان هناك تشريع مماثل قيد المناقشة أيضا للمناطق الريفية والزراعية. وعلى الرغم من أن الملكية الخاصة الكاملة للأراضي منصوص عليها في دستور عام 1993، فإن هذه الممارسة لم تنفذ بعد. ونتيجة للتأخير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، كان التحول إلى الزراعة القائمة على السوق بطيئا، حيث تشبث الكثيرون بالنظام الجماعي القديم المألوف .

تسببت الإصلاحات التي بدأت في تسعينيات القرن العشرين صعوبات كبيرة للمواطن الروسي العادي. في العقد الذي أعقب تفكك الاتحاد السوفيتي، انكمش الاقتصاد الروسي بأكثر من خمسي. كان النظام النقدي في حالة من الفوضى: فقد تسببت إزالة ضوابط الأسعار في تصاعد هائل في التضخم والأسعار؛ وانخفضت قيمة الروبل، عملة البلاد؛ وانخفضت الدخول الحقيقية بشكل كبير. بدأت الظروف في التحسن بحلول منتصف تسعينيات القرن العشرين، ولكن توقف الانتعاش في عام 1998 بسبب أزمة مالية حادة، مما تسبب في انخفاض قيمة الروبل بشكل حاد. أصبحت العديد من البنوك معسرة، وفقد ملايين المواطنين مدخرات حياتهم. تدريجيا، تم تنفيذ التدابير التصحيحية. على سبيل المثال، أصبح ترخيص البنوك الخاصة أكثر صرامة، واتخذت الحكومة إجراءات صارمة ضد التهرب الضريبي، الذي كان متفشيا منذ تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. لاستيعاب نمو الأعمال، تم تخفيف الضرائب على الشركات المتوسطة والصغيرة، وبدأت الحكومة في تقديم حوافز لإعادة استثمار الأرباح في الاقتصاد المحلي. بحلول أوائل القرن 21st، بدأت التدابير في التأثير الإيجابي على الاقتصاد الروسي، الذي أظهر

علامات الانتعاش والنمو المستقر. سمحت الأرباح الثابتة من صادرات النفط بالاستثمار في المصانع، وجعلت العملة المنخفضة القيمة السلع الروسية أكثر قدرة على المنافسة في السوق الدولية.

في سنوات ما بعد الاتحاد السوفييتي، تم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، لكنه كان مقيدا بظروف غير مواتية، بما في ذلك تدخل الدولة في الصناعة، والفساد، وضعف سيادة القانون. ساهم تصاعد العنف من قبل عصابات الجريمة المنظمة في إعاقة الاستثمار الغربي، وعلى الرغم من أن نشاط هذه الجماعات قد تم تقليصه في أوائل القرن 21st، إلا أنه لا يزال يمثل عقبات شديدة أمام كل من الشركات الغربية والروسية. كما تم تثبيط الاستثمار من قبل الشركات غير الروسية بسبب التحركات التي اتخذتها الحكومة الروسية لزيادة ملكية الدولة في مختلف الصناعات، بما في ذلك النفط والغاز والطيران وتصنيع السيارات.

بالإضافة إلى الصعوبات التي واجهتها البلاد في جهودها لإعادة هيكلة الاقتصاد، تعرضت روسيا لتدهور بيئي خطير طويل الأجل خلال الفترة السوفيتية، والتي أصبح مداها الكامل واضحا فقط في تسعينيات القرن العشرين. كانت الجوانب الأكثر وضوحا لهذا الوضع – مثل حادث تشيرنوبيل في محطة للطاقة النووية في أوكرانيا في عام 1986، والتلوث الصناعي الواسع النطاق، والانخفاض الحاد في حجم بحر آرال نتيجة لتحويل التدفق – مجرد أعراض لعقود من استغلال الموارد المهدرة. ووضعت هذه المخاوف البيئية عبئا آخر على البنية الاقتصادية الروسية المنهكة بالفعل.

ظل الأساس الاقتصادي للبلد نفسه مشابها للأساس الذي تم تطويره خلال الفترة السوفيتية. لأغراض الوصف، من الملائم الإشارة إلى المجموعة الرسمية

المكونة من 11 منطقة اقتصادية تقليدية تنقسم إليها روسيا (على الرغم من أن المقاطعات الفيدرالية التي تم إنشاؤها في عام 2000 بدأت في استبدال المناطق الاقتصادية التقليدية للأغراض الإحصائية). في أوروبا، المناطق هي الشمال والشمال الغربي والوسط وفولغا فياتكا ووسط الأرض السوداء وشمال القوقاز وفولغا والأورال، وفي آسيا هي غرب سيبيريا وشرق سيبيريا والشرق الأقصى.

8 - الزراعة والغابات وصيد الأسماك:

الزراعة:

تنعكس قسوة البيئة الروسية في نسبة صغيرة من الأراضي المستخدمة للزراعة. تشكل الأراضي الزراعية أقل من سدس أراضي البلاد، وأقل من عشر إجمالي مساحة الأرض صالحة للزراعة. يستخدم حوالي ثلاثة أخماس الأراضي الزراعية الروسية لزراعة المحاصيل. الباقي مخصص للمراعي والمرج. بشكل عام، تساهم الزراعة بما يزيد قليلا عن 5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، على الرغم من أن القطاع يوظف حوالي ثمن إجمالي القوى العاملة.

لطالما كان المنتج الرئيسي للزراعة الروسية هو الحبوب، التي تحتل أكثر من نصف الأراضي الزراعية. القمح هو الحبوب الرئيسية، يليه الشعير والجاودار والشوفان. ويخصص أكثر من ثلث المساحة المزروعة لمحاصيل العلف – الأعشاب المزروعة والبرسيم والمحاصيل الجذرية، وفي المناطق الجنوبية، الذرة (الذرة). وتخصص الأراضي الزراعية المتبقية للمحاصيل الصناعية، مثل عباد الشمس، وبنجر السكر، والكتان، وللبطاطس والخضروات الأخرى.

تنتج الاختلافات في الإغاثة والتربة والمناخ اختلافات إقليمية واضحة في الزراعة. في روسيا الأوروبية، تزداد نسبة الأراضي المخصصة للمحاصيل جنوبا، من لا شيء تقريبا في منطقة الشمال إلى حوالي الثلثين في منطقة وسط الأرض السوداء. في غرب وشرق سيبيريا والشرق الأقصى، تقتصر المحاصيل إلى حد كبير على الحافة الجنوبية. حتى في غرب سيبيريا، حيث المنطقة المزروعة على أوسع نطاق، تشغل المحاصيل أقل من عشر أراضي المنطقة، وتنخفض النسبة إلى مستويات لا تذكر في شرق سيبيريا والشرق الأقصى. وتشغل الحبوب أكثر من ثلثي الأراضي الزراعية في معظم المناطق ولكن أقل من النصف في المناطق الشمالية الغربية والوسطى المثبطة، حيث تكون محاصيل العلف والماشية أكثر أهمية. كثافة الزراعة والغلال المحققة أعلى بكثير في القسم الأوروبي منها في سيبيريا. وينطبق الشيء نفسه أيضا على تربية الماشية.

بشكل عام، استمرت المزارع الجماعية القديمة ومزارع الدولة في العمل في روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، على الرغم من إعادة تسميتها في كثير من الأحيان باسم التعاونيات أو شركات إدارة العمالة. وقد واجهت المزارع المخصخصة عقبات كبيرة، لأن الكثيرين في القطاع الزراعي عاملوها على أنها منبوذة، وكانت الأراضي التي خصص لها الكثير منها غير منتجة أو يتعذر الوصول إليها. وهكذا، لا يزال الجزء الأكبر من الحبوب يتم إنتاجه من قبل المؤسسات الزراعية الكبيرة جدا، لا سيما تلك الموجودة في شمال القوقاز وفي مناطق الفولغا الاقتصادية.

الغابات:

تحتوي روسيا على أكبر احتياطيات الغابات في العالم، وصناعات الأخشاب واللب والورق والنجارة ذات أهمية خاصة. أكثر من خمسي روسيا غابات، والبلاد لديها أكثر من خمس إجمالي الغابات في العالم – وهي مساحة تقارب مساحة الولايات المتحدة القارية. ومع ذلك، فإن الغابات الروسية لديها معدلات نمو بطيئة للغاية بسبب المناخ القاري البارد، وفقدت البلاد حوالي ثلث مساحة الغابات الأصلية المقدرة. تم تنفيذ التشريع في أواخر تسعينيات القرن العشرين لتخفيف المزيد من إزالة الغابات. ومع ذلك، استمر قطع الأشجار في تعريض آخر المناظر الطبيعية للغابات السليمة في شمال أوروبا روسيا للخطر. كما انتشرت مخاطر مماثلة إلى مناطق شرق جبال الأورال.

وتوظف صناعة الغابات نحو مليون شخص. الأنواع الصنوبرية هي الغالبة. تنتج روسيا حوالي خمس الخشب اللين في العالم. تعد البلاد من بين رواد العالم في إنتاج العديد من المنتجات الأخرى ذات الصلة بالخشب، وتساهم الأخشاب والخشب المنشار واللب والورق والكرتون والخشب المستدير في دخل الصادرات الروسية.

تلعب صناعة صيد الأسماك دورا مهما في الاقتصاد الروسي. مع إمكانية الوصول إلى الموارد الكبيرة لكل من المحيطين الأطلسي والهادئ، فإن الصيد البحري متطور بشكل خاص، ويمكن لأسطول روسيا من سفن المصانع معالجة كميات كبيرة من الصيد في المواقع النائية. موانئ الصيد الأوروبية الرئيسية في المحيطات هي كالينينغراد وسانت بطرسبرغ على بحر البلطيق ومورمانسك وأرخانجيلسك في أقصى الشمال. ميناء روسيا الرئيسي في المحيط الهادئ هو فلاديفوستوك، ولكن هناك العديد من الموانئ الأخرى، لا

سيما في مقاطعتي سخالين وكامتشاتكا . يتم الصيد على نطاق أصغر في بحر آزوف والبحر الأسود وبحر قزوين (سمك الحفش في بحر قزوين هو مصدر أجود أنواع الكافيار في العالم)، ولكن انخفاض تدفقات الأنهار والتلوث الناجم عن الجريان السطحي الزراعي والنفايات الصناعية وإلقاء مياه الصرف الصحي قد قلل من أعداد الأسماك. هناك مصايد أسماك داخلية مهمة في البحيرات والأنهار، بما في ذلك قدر كبير من تربية الأسماك.

تنافس صناعة صيد الأسماك الروسية حجم المنتجين الرئيسيين الآخرين في العالم (اليابان والولايات المتحدة والصين). تنتج روسيا حوالي ثلث جميع الأسماك المعلبة وحوالي ربع إجمالي الأسماك الطازجة والمجمدة في العالم. خصخصة الصيد في تسعينيات القرن العشرين تحول تركيز الصناعة من الإنتاج للاستهلاك المحلي إلى الصادرات. المصيد المهم بشكل خاص هو بولاك والرنجة وسمك القد والسلمون. عائدات روسيا من تصدير الأسماك أكبر باطراد من تصدير الحبوب. كان سمك السلمون ولحم السلطعون والكافيار والبيلوغا والستيرليت والرنجة من بين المأكولات البحرية المهمة التي تولد دخلا من الصادرات.

9 - الموارد والطاقة:

منشأة الغاز الطبيعي

تمتلك روسيا موارد طاقة هائلة ورواسب كبيرة من العديد من المعادن المختلفة. تم العثور على معظم، إن لم يكن كل، المواد الخام التي تتطلبها

الصناعة الحديثة داخل حدودها. احتياطياتها من الفحم واسعة بشكل خاص. تقع أكبر الحقول في أحواض تونغوسكا ولينا النائية في شرق سيبيريا والشرق الأقصى، لكنها غير مستغلة إلى حد كبير، ويأتي الجزء الأكبر من الإنتاج من الحقول الجنوبية على طول السكك الحديدية العابرة لسيبيريا. يتم إنتاج حوالي ثلاثة أرباع الفحم الروسي في سيبيريا - حوالي خمسي حوض كوزنتسك وحده والباقي من أحواض كانسك-أتشينسك وتشيريمخوفو وجنوب ياكوت والعديد من المصادر الأصغر. يتم إنتاج الفحم الصلب (أنثراسايت) في روسيا الأوروبية بشكل رئيسي في حوض دونتس الشرقي، وفي القطب الشمالي، في حوض بيتشورا حول فوركوتا.

بدأت خصخصة صناعة الفحم في تسعينيات القرن العشرين، وبحلول أوائل القرن 21 t كان حوالي ثلاثة أخماس إنتاج الفحم الكلي قادما من المناجم المخصخصة. ومع ذلك، فإن إزالة الدعم الحكومي أجبرت أيضا على إغلاق العديد من المناجم غير المربحة. حدثت أشد التخفيضات في إنتاج الفحم في المناطق الاقتصادية الوسطى والأورال وفي مقاطعة روستوف في منطقة شمال القوقاز. كانت مناجم الفحم في المناطق التي تتمتع بإمكانية الوصول إلى احتياطيات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي أفضل.

سيبيريا، روسيا: بئر نفط

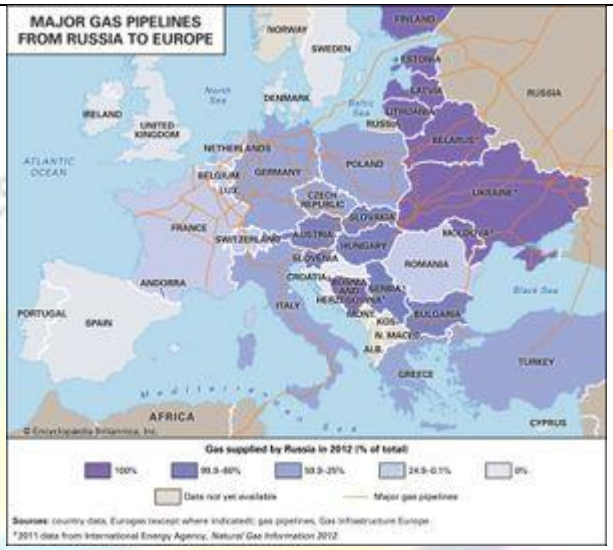

خطوط أنابيب الغاز من روسيا إلى أوروبا

تعد روسيا من بين المنتجين الرئيسيين للنفط في العالم ، حيث تستخرج حوالي خمس الإجمالي العالمي. كما أنها مسؤولة عن أكثر من ربع إجمالي إنتاج الغاز الطبيعي في العالم . يأتي الجزء الأكبر من النفط والغاز الطبيعي من الحقول الضخمة التي تكمن وراء الجزء الشمالي من منطقة غرب سيبيريا. مصدر مهم آخر للاحتياطيات هو منطقة الفولغا – الأورال، والباقي مشتق بشكل رئيسي من حقل كومي – أوخنا (المنطقة الشمالية) ؛ منطقة شمال القوقاز ، التي كانت ذات يوم المنتج الرئيسي للاتحاد السوفيتي، أصبحت الآن ذات أهمية ضئيلة. تربط أنظمة خطوط الأنابيب الواسعة مواقع الإنتاج بجميع مناطق البلاد، والجمهوريات السوفيتية السابقة المجاورة، وعبر الحدود الغربية، العديد من البلدان الأوروبية.

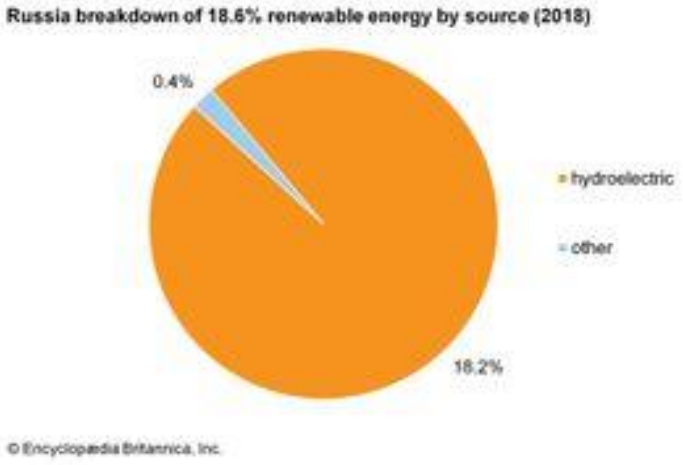

روسيا: توزيع الطاقة المتجددة حسب المصدر

هناك حوالي 600 محطة طاقة حرارية كبيرة، وأكثر من 100 محطة للطاقة الكهرومائية، والعديد من محطات الطاقة النووية التي تولد الكهرباء. يتم توليد حوالي ثلاثة أرباع الكهرباء في المحطات الحرارية. حوالي ثلثي التوليد الحراري يأتي من النفط والغاز. يتم إنتاج الطاقة المتبقية بواسطة محطات الطاقة الكهرومائية والنووية. تأتي معظم الطاقة الكهرومائية من محطات ضخمة على أنهار الفولغا وكاما وأوب وينيسي وأنجارا وزيا. توسع إنتاج الطاقة النووية بسرعة قبل أن يتم التحقق من التطوير بسبب حادث تشيرنوبيل في أوكرانيا في عام 1986. يتم نقل الكثير من إنتاج الكهرباء في سيبيريا إلى المنطقة الأوروبية على طول خطوط الجهد العالي.

تنتج روسيا أيضا كميات كبيرة من خام الحديد، خاصة من شذوذ كورسك المغناطيسي (منطقة وسط الأرض السوداء) وشبه جزيرة كولا والأورال وسيبيريا. على الرغم من وجود إنتاج للصلب في كل منطقة اقتصادية، إلا أن أكبر المصانع المنتجة للصلب تقع بشكل رئيسي في جبال الأورال ومنطقة

وسط الأرض السوداء وحوض كوزنيتسك. تنتج روسيا حوالي سدس خام الحديد في العالم وما بين عشر وخمس جميع المعادن غير الحديدية والنادرة والثمينة.

تتوفر المعادن غير الحديدية في مجموعة كبيرة ومتنوعة من العديد من المناطق، ولكن أهمها إلى حد بعيد تلك الموجودة في منطقة الأورال، والتي تعد المركز الرئيسي للمعادن غير الحديدية في روسيا. روسيا هي منتج رئيسي للكوبالت والكروم والنحاس والذهب والرصاص والمنغنيز والنيكل والبلاتين والتنغستن والفاناديوم والزنك. تنتج البلاد الكثير من الألمنيوم من محطات تعمل بالطاقة الكهرومائية في سيبيريا، لكن رواسب البوكسيت ضئيلة نسبيا.

10 - الصناعة الروسية:

صناعة الآلات:

توفر صناعة بناء الآلات في روسيا معظم احتياجات البلاد، بما في ذلك الغلايات والتوربينات البخارية، والمولدات الكهربائية، ومجموعات الحبوب، والسيارات، والقاطرات الكهربائية، وهي تلبي الكثير من طلبها على بناء السفن، ومعدات توليد الطاقة الكهربائية ونقلها، والسلع الاستهلاكية المعمرة، والأدوات الآلية، والأدوات، ومكونات الأتمتة. تنتج المصانع الروسية أيضا الأسلحة، بما في ذلك الدبابات والمقاتلات النفاثة والصواريخ، والتي تباع إلى العديد من البلدان وتساهم بشكل كبير في دخل الصادرات الروسية. تقع مصانع السيارات القديمة في موسكو نوفغورود ؛ أكبر المصانع هي تلك الموجودة في تولياتي (بالقرب من سمارة) وفي نابريجناي تشلني (في تتارستان

؛ مصنع للشاحنات الثقيلة). أصغر منتجي مركبات الطرق في مياس وأوليانوفسك وإيجيفسك.

الصناعات الكيميائيه:

بسبب التاريخ المعقد لتطوير الصناعات الكيميائية والتنوع الكبير في المواد الخام المعنية، فإن التصنيع الكيميائي مشتت على نطاق واسع. استخدمت الصناعة في البداية الأملاح المعدنية وأفران فحم الكوك وغازات الصهر والأخشاب والمواد الغذائية (البطاطس بشكل أساسي) كمواد خام. وعلى هذا الأساس، شيدت مصانع للمطاط الصناعي في المناطق الوسطى من الأرض السوداء والمناطق الوسطى، وهي مناطق إنتاج البطاطا على نطاق واسع؛ تم تطوير مصانع حامض الكبريتيك في جبال الأورال وشمال القوقاز، حيث كانت هناك معادن غير حديدية ؛ وتم بناء مصانع الأسمدة البوتاسيوم والفوسفاتية في مواقع في عدة مناطق، بالقرب من رواسب أملاح البوتاسيوم والفوسفوريت.

مع زيادة مدخلات النفط والغاز في النصف الثاني من القرن 20، تم بناء مصانع كيميائية جديدة، لا سيما في مناطق الفولغا والأورال وشمال القوقاز وفي مناطق أخرى تخدمها خطوط الأنابيب، مما ساعد على تقليل الاعتماد على الموارد التقليدية. الصناعات الكيميائية التي تتطلب كميات كبيرة من الطاقة الكهربائية، مثل تلك القائمة على السليلوز، لها أهمية خاصة في سيبيريا، حيث تتوفر الأخشاب والكهرباء بكثرة. بشكل عام، تتخلف الصناعة الكيميائية في روسيا من حيث الحجم والتنوع مقارنة بتلك الموجودة في الولايات المتحدة وكندا والصين ودول الاتحاد الأوروبي.

الصناعات الخفيفة:

تتركز صناعات النسيج بشكل كبير في روسيا الأوروبية، وخاصة في المنطقة الوسطى، التي تنتج حصة كبيرة من الملابس والأحذية في البلاد. المنسوجات القطنية هي المهيمنة، حيث يتم توفير القطن الخام بشكل رئيسي من قبل دول آسيا الوسطى. في المنطقة الواقعة بين نهري الفولغا وأوكا، شرق موسكو، هناك العديد من مدن المنسوجات القطنية، وأكبرها إيفانوفو وكوستروما وياروسلافل. يتم إنتاج السلع الاستهلاكية المعمرة (مثل الثلاجات والغسالات وأجهزة الراديو وأجهزة التلفزيون) في المقام الأول في المناطق ذات التقاليد الصناعية الماهرة، لا سيما في موسكو وسانت بطرسبرغ وحولها.

11 - المالية، النقود والمصارف الروسية:

إن الوحدة النقدية الروسية هي الروبل، الذي أصبح الآن قابلا للتحويل بحرية، وهو خروج جذري عن ممارسة أسعار الصرف المصطنعة والقيود الصارمة التي كانت قائمة خلال الحقبة السوفييتية. البنك المركزي الروسي (RCB)، الذي تولى وظائف Gosbank في الحقبة السوفيتية، مسؤول حصريا عن تنظيم النظام النقدي للبلاد. تتمثل الوظيفة الأساسية للبنك في حماية الروبل واستقراره، وهو ما يحاول القيام به من خلال سيطرته على النقد الأجنبي. بموجب الدستور الذي تم تبنيه في عام 1993، تم منح RCB استقلالية أكبر عن الحكومة المركزية مما كان يتمتع به Gosbank، ولكن يتم تعيين رئيسه من قبل الرئيس ويخضع لموافقة مجلس الدوما، مجلس النواب في الهيئة التشريعية الروسية. في عام 1995، تم منح RCB سلطة الإشراف على جميع المعاملات المصرفية، ووضع سياسات سعر الصرف، وترخيص

البنوك، وخدمة ديون البلاد. وللحفاظ على احتياطياته من العملة الصعبة، يعتمد البنك المركزي الروسي على التزام جميع المصدرين بتحويل نصف إيراداتهم من العملة الصعبة إلى روبل. في منتصف تسعينيات القرن العشرين أنشأ RCB نظام الإشراف والتفتيش على البنوك التجارية في البلاد.

خلال معظم تسعينيات القرن العشرين كان النظام المالي الروسي في حالة من الفوضى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أن العديد من الآلاف من البنوك التي تشكلت بعد سقوط الشيوعية أصبحت معسرة، وخاصة خلال الأزمة الاقتصادية في أواخر تسعينيات القرن العشرين. حتى مع توحيد الصناعة المصرفية، في بداية أوائل القرن 21st كان هناك أكثر من 1000 بنك تجاري روسي، كان العديد منها مملوكا للدولة أو كانت مؤسسات تقدم فرصا تمويلية قليلة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كما تعمل عشرات البنوك الأجنبية في البلاد.

البنوك التجارية الروسية المملوكة للدولة، مثل Vneshtorgbank و Sberbank، تظلل RCB في السعي لتحقيق الاستقرار وفي فلسفة العمليات. وكثيرا ما يتهم القطاع المصرفي بالمحسوبية، وهو ما لا يستفيد منه سوى قلة مختارة، وخاصة الشيوعيين السابقين. قبل الأزمة المصرفية في أواخر تسعينيات القرن العشرين، انتشرت البنوك التجارية الخاصة، ولكن معظمها كان بمثابة وكلاء ماليين الاستعانة بمصادر خارجية للمؤسسات الموروثة من الحقبة السوفيتية. بحلول بداية القرن 21st، نجت مجموعتان رئيسيتان من البنوك. مجموعة واحدة، والتي شملت بنك الاحتياطي الوطني، غازبروم بنك، برومستروي بنك، وبنك موسكو الدولي، خدمت صناعة النفط والغاز. المجموعة الثانية، التي تتكون من البنوك التي تخدم حكومة موسكو، شملت

بنك موسكو، Most Bank، Guta Bank، Mosbusinessbank، International Financial Corporation، Unikombank، Promradtekhbank، Toribank، MDM Bank، Sobinbank، وعشرات البنوك الأصغر.

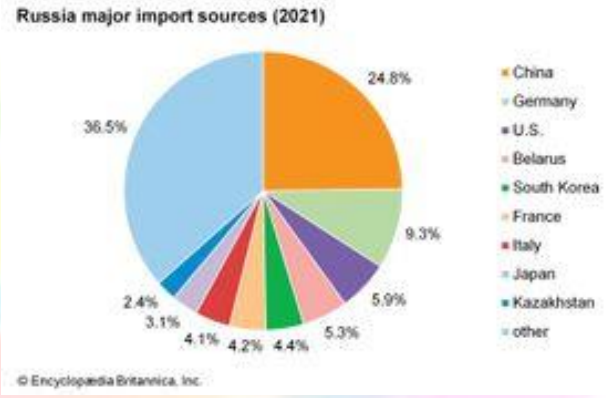

12 – روسيا، التجارة الخارجية: مصادر الاستيراد الرئيسية:

خلال الفترة الشيوعية، كانت الجمهورية الروسية تتاجر على نطاق واسع مع الجمهوريات السوفيتية الأخرى، والتي "استوردت" منها مجموعة متنوعة من السلع التي لم تتمكن من إنتاجها بكميات كافية بنفسها. وشمل ذلك القطن (من آسيا الوسطى) وغيرها من المنتجات الزراعية عالية القيمة والحبوب (بشكل رئيسي من كازاخستان) والمعادن المختلفة. وفي المقابل، "صدرت" روسيا النفط والغاز إلى جمهوريات ذات قاعدة طاقة ضعيفة، مثل بيلاروسيا (بيلاروسيا الآن) ودول البلطيق، وأرسلت منتجاتها الهندسية الماهرة وسلعها الاستهلاكية إلى أغلب شركائها.

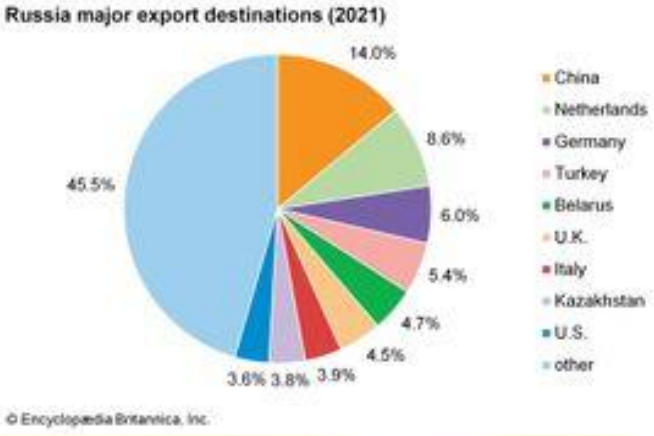

روسيا: وجهات التصدير الرئيسية

بحلول أواخر تسعينيات القرن العشرين لم تعد التجارة بين جمهوريات الاتحاد السابقة مستمرة بأي طريقة منهجية، لا سيما لأنه لا يمكن التوصل إلى اتفاق على الأسعار التي سيتم فرضها على السلع التي سبق تبادلها بأسعار منخفضة بشكل مصطنع خلال الفترة السوفيتية. ومع ذلك، تتمتع روسيا عموما بميزان تجاري إيجابي مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابقة.

كانت التجارة الدولية خلال الحقبة السوفيتية محدودة إلى حد ما حتى ستينيات القرن العشرين، وكان معظمها محكوما بترتيبات ثنائية ومتعددة الأطراف مع الأعضاء الآخرين في الكوميكون (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة)، المنظمة التجارية التي يقودها الاتحاد السوفيتي لدول أوروبا الشرقية الشيوعية. مع تباطؤ التوسع الاقتصادي السوفيتي خلال سبعينيات القرن العشرين و '80، أصبح من الواضح أن المزيد من النمو يتطلب كميات كبيرة من المعدات عالية التقنية من الغرب. لتمويل هذه الواردات، كانت هناك حاجة إلى كميات متزايدة من العملة الصعبة، ولا يمكن الحصول على ذلك إلا من خلال زيادة الصادرات إلى الغرب. ونتيجة لذلك، أصبحت روسيا

تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط والغاز كمصدر لاحتياجاتها من العملة الصعبة. مع انهيار الكوميكون وتفكك الاتحاد السوفيتي نفسه، بدأت الجمهوريات الفردية في تطوير علاقاتها التجارية الخاصة مع العالم الخارجي. وبدت روسيا، بمواردها الضخمة من النفط والغاز والمعادن، في وضع جيد يسمح لها بمواصلة ذلك النوع من العلاقات التجارية مع الغرب الذي طوره الاتحاد السوفييتي السابق بالفعل.

13 - روسيا ومجموعة الثمانية:

في عام 1994 وقعت روسيا اتفاقية عززت العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وسرعان ما انضمت روسيا إلى المناقشات الاقتصادية مع مجموعة السبعة (G-7)، التي تمثل الاقتصادات الأكثر تقدما في العالم. وفي عام 1997، قبلت عضوا في مجموعة الثمانية (G-8). ومع ذلك، تم تعليق هذه العضوية إلى أجل غير مسمى بعد أن ضمت روسيا جمهورية القرم الأوكرانية المتمتعة بالحكم الذاتي في عام 2014. أخيرا تمت الموافقة على طلب روسيا الذي طال انتظاره للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2012. في يناير 2015 أصبحت روسيا عضوا مؤسسا في الاتحاد الاقتصادي الأوراسي. كان المقصود من الكتلة التجارية، التي شملت أرمينيا

وبيلاروسيا وكازاخستان وقيرغيزستان، أن تكون ثقلا موازنا لتوسيع النفوذ السياسي والاقتصادي للاتحاد الأوروبي في المجال السوفيتي السابق.

التجارة الخارجية مهمة للغاية للاقتصاد الروسي. تمتعت البلاد بشكل عام بفائض تجاري صحي منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. تشمل الصادرات الأولية النفط والمعادن والآلات والمواد الكيميائية ومنتجات الغابات. وتشمل الواردات الرئيسية الآلات والأغذية. ومن بين الشركاء التجاريين الرئيسيين لروسيا ألمانيا والولايات المتحدة وبيلاروسيا وأوكرانيا والصين.

14 – قطاع الخدمات في روسيا:

خلال الحقبة السوفيتية، عانى قطاع الخدمات من أوجه قصور شديدة. الخدمات المملوكة للدولة، التي لم تبذل أي جهد للاستجابة لطلب المستهلكين، أعيقت بسبب البيروقراطية غير الفعالة. في حقبة ما بعد الاتحاد السوفييتي نمت خدمات القطاع الخاص بشكل كبير، وتم القضاء على العديد من حالات النقص التي اتسمت بها الحقبة السابقة. بحلول بداية القرن 21st، شكلت الخدمات أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي. ومع ذلك، ظلت الشكاوى قائمة بشأن توفير الخدمات من قبل القطاع العام، ولا سيما الشرطة والمدارس والمستشفيات. وبسبب العجز في الميزانية، فإن العديد من خدمات القطاع العام ضعيفة التمويل ولم تتمكن من الاحتفاظ بالموظفين المهرة.

يمثل السفر والسياحة عدة ملايين من الوظائف في روسيا. يسافر حوالي 20 مليون زائر أجنبي إلى روسيا كل عام، على الرغم من أن العديد من هؤلاء الزوار هم عمال موسميون من الجمهوريات السوفيتية السابقة. خالية من قيود الحقبة السوفيتية، سافر الروس بشكل متزايد إلى الخارج.

العمال والضرائب:

قبل تفكك الاتحاد السوفيتي، كان المجلس المركزي الشامل لنقابات العمال يمثل اسميا مصالح العمال، على الرغم من أنه كان يسيطر عليه الحزب الشيوعي الحاكم. في منتصف ثمانينيات القرن العشرين كان هناك اضطرابات عمالية متزايدة، وخاصة من عمال المناجم، ومنحت حقوق أكبر للعمال. منذ انهيار الشيوعية، كانت علاقات العمل في حالة تغير مستمر، وتم اعتماد العديد من قوانين العمل. وقد وفر الإصلاح النقابي في عام 2001 فعليا لاتحاد النقابات المستقلة في الاتحاد الروسي، الذي يمثل حوالي 50 مليون عامل منظمين في فروع مختلفة، احتكارا لمعظم النشاط النقابي. ولا تستطيع النقابات البديلة العمل ما لم تكن تمثل ما لا يقل عن نصف الموظفين في الشركة.

ولا يزال القطاع الأولي يوفر فرص العمل لنسبة كبيرة من القوة العاملة، حيث يعمل ثمن العمال في الزراعة والخمس في التعدين والصناعات التحويلية. ومع ذلك، فقد نما قطاع الخدمات (بما في ذلك الخدمات المصرفية، والتأمين، وغير ذلك من الخدمات المالية) بشكل ملحوظ ويوظف الآن نحو ثلاثة أخماس كل العمال الروس.

خضعت قوانين الضرائب لإصلاح جذري منذ تفكك الاتحاد السوفيتي. ونتيجة لارتفاع معدلات الضرائب، والعدد الكبير من الدخول غير المبلغ عنها (خاصة فيما يتعلق بعصابات الجريمة المنظمة)، والاحتيال العام، فشلت الحكومة في تحصيل نسبة كبيرة من الإيرادات التي كانت مستحقة لها قانونا. في أوائل القرن 21st، لمكافحة الاحتيال وتشجيع الاستثمار، قامت الحكومة بتبسيط النظام الضريبي وخفض العبء الضريبي الإجمالي، لا سيما على

الشركات. على سبيل المثال، تم تخفيض ضرائب الشركات بنحو الثلث ، وفرضت ضريبة ثابتة على الدخل، وتم تخفيض ضريبة القيمة المضافة على بيع السلع. كما حلت ضريبة واحدة لاستخراج الموارد الطبيعية محل ثلاث ضرائب قائمة على الموارد. ضريبة القيمة المضافة هي مصدر كبير للإيرادات الحكومية.

15 - النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية:

سكة حديد بايكال-أمور

إن حجم روسيا الشاسع والمسافات الكبيرة التي غالبا ما تفصل مصادر المواد الخام والمواد الغذائية عن المستهلكين تضع عبئا ثقيلا على نظام النقل. وكانت إحدى النتائج هي استمرار هيمنة السكك الحديدية، التي تمثل حوالي تسعة أعشار حجم الشحن في البلاد (ثلاثة أخماس إذا تم تضمين خطوط الأنابيب) ونصف حركة الركاب. ومع ذلك، فإن شبكة السكك الحديدية مفتوحة للغاية، وتختلف كثافتها إقليميا: فهي أعلى في مناطق الشمال الغربي والوسطى والوسطى من الأرض السوداء والأدنى في شرق وغرب سيبيريا والشرق الأقصى. يقع حوالي ثلثي شبكة السكك الحديدية على طول الحزام الرئيسي للمستوطنات. شبكة السكك الحديدية في روسيا الأوروبية ما يقرب من سبعة أضعاف الكثافة الموجودة في الجزء الآسيوي من البلاد. في الواقع، شرق جبال الأورال، يعد مصطلح الشبكة تسمية خاطئة، لأن النظام يتكون فقط من عدد قليل من الطرق الرئيسية (على سبيل المثال، السكك الحديدية عبر

سيبيريا وخط بايكال-أمور الرئيسي) مع فروع التغذية إلى المواقع ذات الأهمية الاقتصادية. تعد السكك الحديدية الروسية من بين شركات الشحن الرائدة في العالم، حيث يبرز الخط من حوض كوزنتسك إلى جبال الأورال بشكل خاص. السكك الحديدية مملوكة ومدارة من قبل شركة مساهمة تسيطر عليها الدولة. الكثير من المعدات الدارجة في البلاد عفا عليها الزمن.

بصرف النظر عن الطرق السريعة التي تربط المدن الرئيسية في روسيا الأوروبية، فإن نظام الطرق متخلف ولا يحمل سوى جزء صغير من جميع الشحنات. أصبحت السيارة الخاصة رمزا لمكانة الطبقة الوسطى في سنوات ما بعد الاتحاد السوفيتي، لكن النسبة المئوية للأشخاص الذين يمتلكون سيارات لا تزال صغيرة جدا. تحمل الممرات المائية الداخلية حجما أكبر بكثير. على الرغم من أن أكبر حجم يتم على نظام الفولغا، إلا أن النقل النهري هو الأكثر حيوية في المناطق الخالية من السكك الحديدية. بالإضافة إلى دوره الحيوي في التجارة الخارجية، فإن النقل البحري له أيضا بعض الأهمية في ربط مختلف مناطق روسيا، لا سيما تلك التي تواجه ساحل القطب الشمالي. حركة المرور على طريق المحيط المتجمد الشمالي موسمية.

يلعب النقل الجوي دورا متزايد الأهمية. ولا تنقل شركات الطيران الروسية سوى جزء ضئيل من جميع الشحنات، ومعظمها مواد عالية القيمة من وإلى المناطق النائية من سيبيريا، حيث تكون الطائرات في بعض الأحيان وسيلة النقل الوحيدة. شركات الطيران مسؤولة عما يقرب من خمس حركة الركاب. إيروفلوت (أعيدت تسميتها ايروفلوت الخطوط الجوية الروسية في يونيو 2000)، سابقا شركة الطيران الحكومية للاتحاد السوفيتي، هي أكبر شركة طيران في البلاد؛ تحتفظ الحكومة الروسية بأغلبية ملكية إيروفلوت.

شيريميتيفو ودوموديدوفو في موسكو وبولكوفو في سانت بطرسبرغ هما المطاران الرئيسيان في البلاد، حيث يفقد مطار شيريميتيفو الأقدم المستأجرين لصالح دوموديدوفو الأكثر حداثة. معظم المدن الكبرى لديها خدمة للمواقع الدولية أو المحلية.

قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الروسي أدنى من قطاع البلدان الصناعية الأخرى. على سبيل المثال، في أوائل تسعينيات القرن العشرين فقط حوالي ثلث الأسر في البلاد لديها هاتف. ولكن بفضل الاستثمار الأجنبي إلى حد كبير، تحسنت البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في البلاد تحسنا كبيرا. وفي عام 1997، شكلت اللجنة الحكومية للاتصالات والمعلوماتية من وزارة الاتصالات واللجنة الحكومية لتكنولوجيا المعلومات لتنظيم سياسات الاتصالات السلكية واللاسلكية، والإشراف على تحرير القطاع، وتشجيع المنافسة؛ بحلول بداية القرن 21st، كان هناك أكثر من 1000 شركة اتصالات. ومع ذلك، فإن العديد من الشركات الكبيرة، مثل Svyazinvest و Rostelkom، تسيطر على جزء كبير من صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في روسيا. بالإضافة إلى ذلك، نما استخدام الإنترنت في روسيا ببطء شديد في تسعينيات القرن العشرين، لا سيما خارج المناطق الحضرية الرئيسية، لكنه نما منذ ذلك الحين بشكل مطرد إلى حد ما. https://www.britannica.com/place/Russia/Economy

16 – رسوم بيانية حول الاقتصاد الروسي

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
تقارير

اقتصاد
sky news عربية
الدول الأكثر اعتمادا على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا
الدولة
النسبة
روسيا
أوكرانيا
الصومال %100
بنين %100
لاوس %94
مصر %82
السودان %75
الكونغو %69
السنغال %66
تنزانيا %64
%100 %80 %60 %40 %20 %0
المصدر: UN Comtrade database

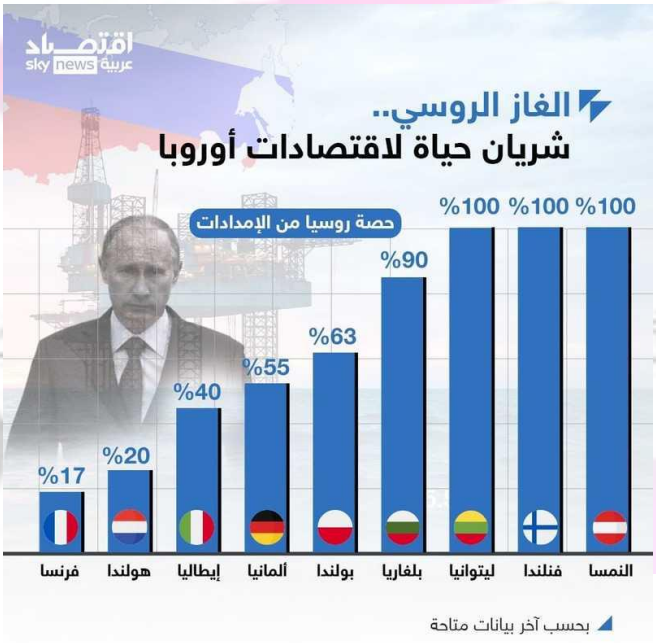
اقتصاد
sky news عربية
الغاز الروسي..
شريان حياة لاقتصادات أوروبا
حصة روسيا من الإمدادات
%17 %20 %40 %55 %63 %90 %100 %100 %100
فرنسا هولندا إيطاليا ألمانيا بولندا بلغاريا ليتوانيا فنلندا النمسا
بحسب آخر بيانات متاحة

الدول الأكثر اعتمادا على واردات القمح من روسيا وأوكرانيا
اقتصاد sky news عربية
الدولة
النسبة
روسيا
أوكرانيا
الصومال %100
بنين %100
لاوس %94
مصر %82
السودان %75
الكونغو %69
السنغال %66
تنزانيا %64
%100 %80 %60 %40 %20 %0
المصدر: UN Comtrade database

اقتصاد sky news عربية
الاحتياطيات الأجنبية لـ روسيا في الخارج
الصين 83 مليار دولار
فرنسا 71 مليار دولار
اليابان 58 مليار دولار
ألمانيا 56 مليار دولار
أميركا 39 مليار دولار
المملكة المتحدة 26 مليار دولار
المصدر: مصرف روسيا المركزي

https://www.skynewsarabia.com/infographic/1520832-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%84%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%83%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%A7%D8%AE%D8%B1%D8%A9-%D8%AF%D8%A8%D9%8A-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%91%D9%84-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%88%D9%89-%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE%D9%8A

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

* * *

م ع ك التقرير الاقتصادي التخصصي الأسبوعي رقم 2023/448

الاقتصاد الروسي في ظل الحرب مع اوكرانيا

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 17 أيلول، 17 September 2023

رابط تحميل التقرير بصيغة بي دي أف: **هنا**

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية.

أضعه بتصرف الأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين، لتسهيل الحصول على المعلومة الاقتصادية.

أشير إلى أن بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير قد لا تكون موثوقة بما يكفي، وتحتاج إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص. ساعد بتدقيق هذه المعلومات مع ذكر المصدر لتحقيق الموثوقية.

وأخلي نفسي من المسؤولية عن أية معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، لأن المصدر المثبت في أسفل كل مادة منشورة في التقرير هو المسؤول. أطيب التمنيات.

ملاحظة: أرجو ممن لا يرغب باستمرار إرسال التقرير لسيادته، إعلامي ليتم حذف اسمه من القائمة البريدية.

M E A K Weekly Economic Report No. 448

The Russian economy in light of the war with Ukraine

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

17 September

Link to download the report as a PDF: **here**

The report is the outcome of a follow-up to the economic media and the World Wide Web.

I put it at the disposal of academics، economists، decision-makers and followers، to facilitate access to economic information.

I have to mention that some of the information and data contained in the report may not be reliable enough and need to be checked by an expert or specialist. Help with checking this information and cite the source for reliability.

I absolve myself of responsibility for any inaccurate information contained in the report since the proven source at the bottom of each article published in the report is responsible.

Best wishes

Note: I request those who do not wish to keep receiving the report to inform me so that their names will be removed from the mailing list.